

جهود منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنظيم اقتصاد الظل

Les efforts des Nations Unies et de ses agences spécialisées pour parvenir à un développement durable en réglementant l'économie souterraine

خرشف فاطمة

جامعة المدينة ، كلية الحقوق (الجزائر)

Khorchef.fatma@univ-medea.dz

تاريخ نشر المقال: 06-06-2026

تاريخ قبول المقال: 21-05-2026

تاريخ إرسال المقال: 21-01-2026

الملخص: تلعب المؤسسات السياسية الدولية، و على رأسها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، دورًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع الأهداف المشتركة، وتقديم الدعم المالي والفني، وتعزيز بناء قدرات الدول والشراكات العالمية. من خلال تنظيم اقتصاد الظل، الذي يتطلب بناء أطر قانونية وتنظيمية وطنية تتماشى مع المعايير الدولية، وتعزيز الرقابة والمساءلة وتنسيق السياسات بين الدول، وهذا ما تعمل على دعمه المؤسسات الدولية المتخصصة على غرار صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية من خلال تقديم المساعدة التقنية الفنية و المالية والمعايير النموذجية بالإضافة الى دورهم في الرقابة المستمرة على الدول و تقييم ما تم اتخاذه من اعمال في مجال تطبيق اهداف التنمية المستدامة و استقرار الاقتصاد الرسمي من خلال محاولة تنظيم الاقتصاد الغير رسمي و القضاء عليه.

كلمات مفتاحية : اقتصاد الظل ،الاقتصاد غير الرسمي، التنمية المستدامة ،الوكالات المتخصصة، العمل غير اللائق

Abstract: International political institutions, led by the United Nations and its specialized agencies, play a pivotal role in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). They do so by setting common goals, providing financial and technical support, and enhancing capacity building for countries and global partnerships. This includes regulating the shadow economy, which requires building national legal and regulatory frameworks in line with international standards, enhancing oversight, accountability, and policy coordination among countries. Specialized international institutions, such as the International Monetary Fund (IMF) and the International Labor Organization (ILO), support this by providing technical and financial assistance and model standards. They also play a role in ongoing monitoring of countries and evaluating actions taken to implement the SDGs and stabilize the formal economy by attempting to regulate and eliminate the informal economy.

Keywords: shadow economy, informal economy, sustainable development, specialized agencies

* المؤلف المرسل

1- المقدمة:

تعمل المؤسسات السياسية الدولية، و على رأسها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع الأهداف المشتركة، وتقديم الدعم المالي والفني، وتعزيز بناء قدرات الدول والشراكات العالمية، بالإضافة إلى تنظيم وتمويل التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

من خلال تنظيم اقتصاد الظل، الذي يتطلب بناء أطر قانونية وتنظيمية وطنية تتماشى مع المعايير الدولية، وتعزيز الرقابة و المساءلة وتنسيق السياسات بين الدول، وهذا ما تعمل على دعمه المؤسسات الدولية المتخصصة على غرار صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية من خلال تقديم المساعدة التقنية الفنية و المالية والمعايير النموذجية بالإضافة الى دورهم في الرقابة المستمرة على الدول و تقييم ما تم اتخاذه من اعمال في مجال تطبيق اهداف التنمية المستدامة و استقرار الاقتصاد الرسمي من خلال محاولة تنظيم الاقتصاد الغير رسمي و القضاء عليه.

كرست المنظمة الاممية بمعية مختلف المنظمات سواء الدولية او الاقليمية كل جهودها و طاقاتها من اجل تحقيق التنمية المستدامة لكل الدول المتقدمة منها و النامية من اجل الحفاظ على حقوق الانسان الحاضر ،وحقوق الاجيال القادمة من ثروات و مكونات بيئية نظيفة صالحة للاستعمال في المستقبل .لهذا سطرت منظمة الامم المتحدة من خلال الجمعية العامة التي تضم اعضاء كل دول العالم عام 2015 برنامج الامم المتحد للتنمية و الذي تم فيه تحديد سبعة عشر هدف ينبغي على الدول بمساعدة المنظمات الدولية بلوغه بحلول سنة 2030.

لم يكن امر العمل على تحقيق هذه الاهداف سهل بالنسبة للدول او المؤسسات العالمية جراء عوامل اخرى معيقة لتحقيق هذا الامر من بين هذه العوائق ظاهرة انتشار اقتصاد الظل في معظم دول العالم ،هذه الظاهرة التي تعرقل تحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات.

و ليتم العمل على تطبيق اهداف التنمية على اوسع نطاق و في الوقت المحدد تكاثفت جهود منظمة الامم المتحدة و وكالاتها المتخصصة من خلال اهتمام كل وكالة في مجال عملها بالسعي الى تطبيق كل ما يمكن من برامج و خطط و تقديم المساعدة للدول و حثها على التعاون فيما بينها حتى تسمح لها بتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على اقتصاد الظل و تنظيمه.

تتمثل أهمية الموضوع في الوقوف على معوقات التنمية المستدامة و الأهداف المسطرة لها من طرف منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة و المتمثلة في بانتشار الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على اقتصاديات الدول و وقوفه كمشكل يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،لهذا تعمل المنظمات الدولية و الوكالات المتخصصة بتقديم المساعدات في اطار التعاون الدولي وتبادل الخبرات للدول فيما بينها لتتمكن من السيطرة على هذا العائق.

الهدف من الموضوع هو دراسة ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية و صندوق النقد الدولي لمكافحة ظاهرة انتشار اقتصاد الظل و فرض بدائل لجعله قانوني و ادخاله في الاقتصاد الذي يمنح قوة للدول و يسهل تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

استعملنا في دراستنا لهذا البحث المنهج التحليلي الوصفي اين تطرقنا لتحليل العديد من الاعمال القانونية للأمم المتحدة و المنهج الوصفي في وصف وكالات الأمم المتحدة و الاجهزة التي تدخل في اطار الدراسة.

لدراسة هذا الموضوع وضعنا الاشكالية التالية :فيما يتمثل دور منظمة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة في تحقيق التنمية المستدامة و مكافحة اقتصاد الظل ؟.

للإجابة على الاشكالية قسمنا البحث الى محورين اساسيين حيث تطرقنا في المحور الاول الى جهود منظمة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة وتنظيم اقتصاد الظل ،و خصصنا المحور الثاني الى دور الوكالات الدولية المتخصصة في تنظيم اقتصاد الظل و تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

2- جهود منظمة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة و تنظيم اقتصاد الظل

تعمل منظمة الأمم المتحدة بمعية كل اجهزتها على تحقيق الامن الدولي و الاستقرار العالمي من خلال البحث على وسائل كفيلة للقيام بهذا العمل ،حيث منذ نشأة الهيئة الاممية و هي تركز كل طاقتها للدفع بعجلة التنمية و توفير مستوى معيشي لائق للإنسان.

1.2- دور منظمة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة

تعمل الأمم المتحدة على تعزيز التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الاليات سواء التشريعية او المؤسساتية كمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تنسق العمل في 162 دولة، حيث

وضعت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لتحقيق عالم مستدام وآمن. أما بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي، فهو يمثل تحدياً في تحقيق هذه الأهداف، لكن بعض الباحثين يشيرون إلى إمكانية أن يكون صانع تغيير نحو التنمية المستدامة من خلال تشجيع الاقتصاد المحلي والأسواق المرنة.

1.1.2 - وضع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة في 25 سبتمبر 2015 ، برنامج التنمية المستدامة بعنوان "جدول أعمال 2030"¹ ،والمعتبرة خارطة طريق تتضمن 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة أو أهداف التنمية المستدامة التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2030 والتي ستقود العالم أو تغيره. هذه التطورات العديدة هي نتيجة تعاون دولي طويل الأمد. للسماح لجميع سكان العالم بالعيش في ظروف أفضل دون الإضرار بالأجيال القادمة.

أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مسؤولية تحقيق تنمية مستدامة لشعوب العالم ،حيث سطرت سبعة عشر هدف و عازمت على تحقيقه مع دول العالم بحلول عام 2030 ،سبعة عشر هدفا لإنقاذ العالم حيث تعتبر أهداف التنمية المستدامة خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي تواجهها الشعوب، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة و التلوث . وفضلا على ترابط الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030².

تم وضع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015، كون منظمة الأمم المتحدة هي المسؤول الأول في هذا المجال ،وهي تمثل خطة عالمية طموحة اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة بحلول عام

¹انظر جدول اعمال 2030 للأمم المتحدة و المعروف ب"تحويل عالمنا" على موقع الأمم المتحدة www.un.org:

² منظمة الامم المتحدة ،أهداف التنمية المستدامة، 2015 ،مقال منشور على الموقع :

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-develop>، تم الاطلاع عليه بتاريخ

2025/08/20 ،الساعة 17.00 م.

2030، دخلت أهداف التنمية هذه حيز التنفيذ في يناير 2016 حيث تتسم بطابع عالمي و قابلية التطبيق الشامل³.، من أهم هذه الأهداف نجد :

أ- تحقيق الامن الغذائي، وهذا من خلال الهدف رقم 1 و الذي يحث على القضاء على الفقر و الجوع.

ب - تحقيق الامن المائي، و جاء ضمن الهدف رقم 14 و الذي يتحدث عن الحياة تحت الأرض و الهدف رقم 6 و الذي ينص على تجنب هدر المياه و التي تؤثر على 40 بالمئة من سكان العالم.

ج - الامن الصحي يتمحور هذا العنصر في الهدف رقم 3 و الذي يهدف الى تحقيق الصحة الجيدة و الرفاه بالإضافة الى الهدف رقم 6 و الذي يأمر بالحق في مياه نظيفة و النظافة الصحية.

د- تحقيق الامن البيئي نص على هذا الامر الهدف رقم 11 و الذي يحث على العمل المناخي من خلال المحافظة على البيئة من التلوث كما نص على هذا الهدف رقم 14 الحياة تحت الماء و الهدف رقم 15 الحياة في البر .

هـ- تحقيق الامن الطاقوي، تم ذكره في الهدف رقم 7 و الذي يتحدث عن طاقة نظيفة و بسعر معقول من اجل ضمان حصول كل الشعوب عليها بالإضافة الى الهدف رقم 9 و الذي يحث على الصناعة و الابتكار و الهياكل الأساسية.

و- تحقيق الامن الاجتماعي تم النص عليه في الهدف رقم 4 التعليم الجيد و الهدف 10 الذي يتحدث عن الحد من أوجه عدم المساواة بكل انواعه .بالإضافة الى الهدف رقم 11 و الذي ينص على تحقيق مدن و مجتمعات محلية مستدامة.

ز- تحقيق الامن السياسي و الذي يعد هدف أساسي من اجل تحقيق التنمية المستدامة لأن الاستقرار السياسي أداة نجاح كل عمل ،نص على هذا الامر الهدف رقم 17 و الذي يحث الدول على عقد الشراكة لتحقيق الأهداف المسطرة. بالإضافة الى الهدف رقم 16.

ح - تحقيق الامن القانوني يوجد هذا الامر في الهدف رقم 16، تجسد هذا العنصر في الهدف رقم 16 و الذي جاء بعنوان السلام و العدل و المؤسسات القوية.

³ أمينة بن حوة، الصحة كهدف للتنمية المستدامة لعام 2030، مجلة القانون العقاري، مجلد 11 عدد 2024،، 01.

2.1.2 - دعم التنمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

يلعب البرنامج دورًا محوريًا في مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، يعمل البرنامج الإنمائي على دعم الحكومات والشركات والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الاستشارات والأدوات والدعم لتسريع الابتكار. يساعد البرنامج في تمكين المجتمعات وتعزيز النمو الاقتصادي ودعم الرفاهية الاجتماعية، مما يساهم في تحويل المشهد التنموي من أجل تحقيق هذه الأهداف.⁴

يعمل البرنامج على توفير الدعم للدول بحيث تقوم الأمم المتحدة بمساعدة البلدان في تنفيذ خططها عبر تقديم الدعم الفني و المالي و تشجيع تبادل أفضل للممارسات و دعم سن القوانين المناسبة و السياسات المناسبة لتحقيق الاهداف المسطرة بشكل سريع ودقيق. كما يعمل على الحد من الفقر و الحوكمة الديمقراطية و التحول الرقمي من خلال اطلاق و دعم مشاريع و عصنة الادارة و الحوكمة.

3.1.2- المنابر العالمية و التركيز على مختلف القطاعات

لا توجد "منصة" واحدة محددة للأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل تتعدد المنصات والمبادرات والآليات التي تعمل عليها لتسهيل تحقيق التنمية المستدامة. من أهم هذه المنصات: منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعرض التقدم والتحديات ويسمح للدول بتقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية، بالإضافة إلى شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) التي تعزز تنفيذ الأهداف على الصعيدين الوطني والدولي. كما توفر الأمم المتحدة منصات رقمية لتبادل البيانات والمعلومات، منها بوابة بيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.⁵

1.3.2.2- منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية

يعد هذا المنتدى بمثابة منصة عالمية تقوم بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال 2030 وتحقيق الأهداف. كما يعتبر منبرا للدول حتى تقدم ما حققته في مجال التنمية المستدامة وتقدم

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و هو وكالة التنمية العالمية الرائدة التابعة للأمم المتحدة تأسس عام 1965 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة .

⁵ منظمة الامم المتحدة ،شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN، 2012)، على الموقع <https://www.unsdsn-ne.org>

استعراضاتها الوطنية الطوعية. يعقد المنتدى اجتماعاته بالتناوب تحت رعاية كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

2.3.2.2- شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)

شبكة حلول للتنمية المستدامة منظمة غير ربحية، قامت الأمم المتحدة بإطلاقها من أجل تعزيز تنفيذ الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة على مستوى وطني ودولي. تضم هذه المنظمة الآلاف من الأعضاء من شبكات مختلفة من العالم.⁶

3.2.2.2- بوابة بيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تعد هذه البوابة منصة رقمية توفر الوصول إلى المعلومات والبيانات وتصورها حول عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان، أي تتيح حق الوصول للمعلومة لكل شخص في العالم حول ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة الإنمائية. و ما توفره من أجل تطبيق الأهداف المسطرة. تشمل هذه البيانات المصنفة حسب أهداف التنمية المستدامة و المواقع و الشركاء و الموارد المالية.

4.3.2.2 - إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

هو الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الأمم المتحدة لتخطيط و تنفيذ أنشطتها الإنمائية على المستوى الوطني بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، و هو عبارة عن اتفاق بين منظمة الأمم المتحدة وحكومات الدول المضيفة. يرشد الاطار الدورة البرمجية بأكملها من التخطيط و التنفيذ الى الرصد و التقييم. كما يحدد و يضمن مساءلة أنشطة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (كان يسمى سابقا اطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية).⁷

2.2- دور منظمة الأمم المتحدة في تنظيم الاقتصاد غير رسمي (اقتصاد الظل)

تعمل منظمة الأمم المتحدة بمعية وكالاتها المتخصصة على تحقيق هدف اساسي كانت قد كرست له كل الجهود بحلول سنة 2030 الا وهو التنمية المستدامة في كل انحاء العالم، و كانت المنظمة على علم بمعوقات تحقيق هذا الهدف من بين اكثر المعوقات استفحال انتشار الاقتصاد غير رسمي.

⁶ شبكة حلول التنمية المستدامة مرجع سابق.

⁷ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دليل اطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، جوان 2019

الموقع : unsdg.un.org/ar/r

1.2.2 - مكافحة الفساد والتهرب الضريبي:

تسعى الأمم المتحدة من خلال هيئاتها المتخصصة كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى تعزيز سيادة القانون والشفافية لمكافحة الفساد والتهرب الضريبي، وهما من الأسباب الرئيسية لتوسع اقتصاد الظل. عادة ما يكون حجم اقتصاد الظل أصغر في البلدان التي تكون معدلات الضريبة فيها منخفضة نسبياً و عدد قوانينها و لوائحها التنظيمية محدودة وحكم القانون فيها راسخاً.⁸

2.2.2 - تعزيز الشفافية:

تعمل على زيادة الشفافية في المعاملات التجارية والاقتصادية، وتوفير الأدوات والآليات لتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة، مما يساعد في إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية و اصلاحها. يركز جوهر عملية الاصلاح الاقتصادي لدى الدول التي تعمل بنصائح صندوق النقد و البنك الدوليين تتمثل في تبني سياسات تهدف الى خفض الانفاق الحكومي و تضيق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، و لهذا من الضروري البحث عن مؤشرات لقياس حجم هذا التدخل.⁹

3.2.2 - دعم القانون التجاري الدولي:

من خلال هيئات مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، تسهم الأمم المتحدة في وضع معايير تجارية دولية موحدة تساعد على تسوية الخلافات وتكافؤ الفرص بين الدول، وتشجع على تطبيق هذه المعايير على المستوى المحلي.¹⁰ تلعب لجنة الأونسيترال دور ريادي في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي و الوطني، كما ناشدت هذه اللجنة المجتمع الدولي بأهمية وجود قانون عصري للمعاملات المضمونة لتعزيز توافر الائتمان و خفض تكلفته و لتلبية الحاجة الى توفير ارشادات عاجلة للدول . و لا سيما الدول ذات الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات الانتقالية .و لهذا تم الاسراع في انجاز مشروع القانون النموذجي بما في ذلك التعاريف و الاحكام المتعلقة بالأوراق المالية غير المودعة لدى وسيط.¹¹

⁸ _الحياي عبد الله فاضل، العلاقة بين الفساد و اقتصاد الظل في العراق، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05 العدد 02، 2020.

⁹ قويدر معييزي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، ماي 2013.

¹⁰ - قرار 2205 رقم (د-21)، لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري. الدولي (uncitra)، مؤرخ في 17 ديسمبر 1960

¹¹ تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة التاسعة و الاربعون، 27/جويلية 2016. الموقع :

4.2.2- الربط بين النمو والعدالة:

ربطت الأمم المتحدة سيادة القانون بأنظمة العدالة العادلة والفعالة كعناصر أساسية لتمكين التنمية المستدامة، وهو ما يحد من مجالات عمل اقتصاد الظل. فمن خلال هذه المساهمة، يمكن لهذه الجهات صاحبة المصلحة أن تتعرف على كيفية صوغ أحكام القانون التجاري الدولي ومختلف الطرائق التي يمكن من خلالها فرض التوازن بين النمو لتحقيق التنمية و تطبيق العدالة.

3- دور الوكالات الدولية المتخصصة في تنظيم اقتصاد الظل و تطبيق اهداف التنمية المستدامة

ترتبط الوكالات الدولية المتخصصة علاقة ربط مع منظمة الأمم المتحدة، بحيث اعطت المنظمة الأهمية لهذه الوكالات مهام كثيرة مهمة بالنسب لعدة مجالات منها حقوق الانسان و تحقيق الامن و الاستقرار الاجتماعي، لهذا تم انشاء عدة وكالات كل واحدة تختص بمجال معين، منها منظمة العمل الدولية و منظمة الصحة العالمية و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. تعمل هذه الوكالات في مجال تحقيق التنمية المستدامة تحت امرة الأمم المتحدة وما سطرته من اهداف و ما وضعت من برامج حتى يسهل الامر على تنفيذ قرارات المنظمة الأممية.

1.3- منظمة العمل الدولية و دعم التنمية المستدامة من خلال تنظيم اقتصاد الظل

تعتبر منظمة العمل الدولية من بين اهم الوكالات الدولية المعنية بالعمل و حقوق العمال و حمايتهم، فتحقيق الامن الاجتماعي كثيرا ما يركز على حق الانسان في عمل وليس أي عمل بل عمل لائق يحفظ للإنسان كرامته، ويعتبر قطاع العمل المجال الأكثر عرضة لانتشار الاقتصاد غير رسمي، اين نجد استعمال ارباب العمل لفئة النساء و الاطفال و تشغيلهم دون التصريح بيهم او منحهم حقوقهم القانونية من اجر وعطل وغيرها .

من اجل القضاء على الاقتصاد غير رسمي وتحقيق التنمية المستدامة تعمل منظمة العمل الدولية على توفير مجموعة من الاليات القانونية والمؤسسية والبرامجية من اجل تطبيق اهداف التنمية المستدامة ومكافحة اقتصاد الظل.

عرّفت منظمة العمل الدولية اقتصاد الظل بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها العمال و الوحدات الاقتصادية و التي لا تغطيها الترتيبات الرسمية قانونا او ممارسة او تغطيتها و لكن بشكل غير كافي .يرتفع هذا الاقتصاد غالبا في سياق ارتفاع معدلات البطالة و نقص العمل و الفقر و عدم المساواة .هناك تقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة للمرأة يبين نسب تواجد المرأة في الاقتصاد غير الرسمي و الذي يبين النسب الهائلة لهذه الفئة ،من بين الدول نذكر :

نسبة وجود المرأة في الاقتصاد غير رسمي جنوب اسيا 80 بالمئة ،جنوب افريقيا 74 بالمئة اما امريكا اللاتينية 54 بالمئة¹²، غالبا ما يحرم النساء من أي حماية من قوانين العمل ويعتبر قطاع العمل من اهم القطاعات التي تشكل الاقتصاد غير رسمي. لهذا تعمل منظمة العمل الدولية على تنظيم هذا القطاع الى غاية الوصول الى القضاء عليه كليا.

التصدي لظاهرة الاقتصاد غير رسمي ومحاربتها جزءا لا يتجزأ من هوية منظمة العمل الدولية كونها وكالة متخصصة تعمل بالربط مع هيئة الامم المتحدة على تحقيق اهداف الاخيرة ومن بين الاهداف التي تسعى لها هو تحقيق التنمية المستدامة من خلال اضاء الطابع الرسمي على الاقتصاد ،و هذا العمل يعد صعبا و معقد و طويل الامد بحيث تحتاج هذه العملية مزيجا من التدخلات في القوانين و اللوائح. تقوم منظمة العمل عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق هذه الاهداف من بين هذه الاستراتيجيات نجد:

1.1.3- برنامج افاق

برنامج افاق لتحسين سوق العمل ،تدعمه منظمة العمل الدولية ،يركز البرنامج اساسا على مناطق معينة تواجه تحديات في التوظيف ،وضع هذا البرنامج من اجل تحسين سوق العمل ودعم الانتقال الى العمل و الدخول اليه ،كما يقوم بحماية حقوق العمال و تعزيز بيئات العمل من اجل خلق ظروف عمل امنة وصحية .

يقوم البرنامج على تعزيز البيئة القانونية و السياسية و التنظيمية للحماية و الحماية الاجتماعية و الادماج من خلال الرقابة المستمر على الدول و ما تقدمه عن تقارير سنوية حول هذه الاهداف ،توفير الظروف و القدرات للعمال و الوحدات الاقتصادية للانتقال تدريجيا الى الاقتصاد الرسمي. يقوم هذا البرنامج هذا البرنامج بدعم أنشطة القطاع غير رسمي من خلال تحسين تشريعات العمل،

¹² تقرير هيئة الامم المتحدة للمرأة ،تقدم المرأة في العالم 2015-2016 الفصل الثاني ص71 على الموقع:

<https://www.unwomen.org>

حيث ترى منظمة العمل الدولية في العمل اللائق أساسا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و استئصال الفقر.¹³

2.1.3 - وثائق منظمة العمل الدولية الخاصة بتنظيم اقتصاد الظل

هناك الكثير من الاعمال القانونية سواء اتفاقيات او توصيات او قرارات حتى مؤتمرات قامت منظمة العمل الدولية بتنظيمها في مجال القضاء على الاقتصاد غير رسمي نذكر بعض هذه الوثائق:

1.3.1.3- قرارات واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام 2023

اعترفت منظمة العمل الدولية في هذه القرارات بوجود الاقتصاد غير الرسمي ودعا إلى توفير العمل اللائق فيه، كخطوة أساسية في معالجة هذه الظاهرة. من ابرز هذه القرارات قرار بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات و مجتمعات مستدامة بيئيا.¹⁴ بالإضافة الى تقرير سنوي عن العمالة و الافاق الاجتماعية في العالم 2023 الذي اشار الى تحسن في سوق العمل و لكنه حذر من اتجاهات مقلقة مثل انخفاض الاجور الحقيقية وتزايد فقر العمال.¹⁵

2.3.1.3- توصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي لعام 2015

قدمت هذه التوصية توجيهات إضافية للمنظمة في مجال السياسة، كجزء من جهودها لوضع معايير دولية في هذا المجال، توفر هذه التوصية الارشادات الى الدول الاعضاء من اجل تسهيل انتقال العمال و الوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير منظم الى الاقتصاد المنظم وفي الوقت ذاته احترام حقوق العمال الاساسية، تدعو التوصية الى توفير اطار لسياسات وطنية لدمج عمال و مؤسسات الاقتصاد غير المنظم في المنظومة الرسمية، بما يشمل الحماية الاجتماعية و العمل اللائق وفقا لمنظمة العمل الدولية .¹⁶

3.3.1.3- دليل موارد السياسات بشأن الاقتصاد غير الرسمي والعمل اللائق 2013

يقدم هذا الدليل خلاصة للاستراتيجيات والسياسات المتبعة لمعالجة قضايا الاقتصاد غير الرسمي، مع التركيز على مجالات التوظيف والحماية الاجتماعية والحقوق والأطر التنظيمية. فالعمل

¹³ الجلالى بوسحبة ،دور منظمة العمل الدولية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ،مجلة قانون العمل و التشغيل ،العدد الرابع، جوان 2017.

¹⁴قرار مؤتمر العمل الدولي الدورة 111 جنيف 2023، بشأن انتقال عادل الى نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا

¹⁵ توصية منظمة العمل الدولية رقم 204((R204، 2015) ،بشأن الانتقال من الاقتصاد غير منظم الى الاقتصاد المنظم .

¹⁶ نفس المرجع.

اللائق هو العمل المنتج الذي يؤدي في ظروف تسودها الحرية و الانصاف و الامن و كرامة الانسان و الذي يحصل عليه النساء و الرجال دون تمييز¹⁷ و ما خالف هذا الامر يكون عمل غير لائق و هنا ينحرف ليأخذ شكل الاقتصاد غير رسمي.

2.3 - مكافحة صندوق النقد الدولي لاقتصاد الظل من اجل تحقيق التنمية المستدامة

يعمل صندوق النقد الدولي على تنظيم اقتصاد الظل لدعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحوكمة، وإصلاحات السياسات الضريبية لزيادة الإيرادات المحلية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين تحصيل الضرائب، وتوفير الدعم الفني لبناء القدرات للمساعدة في خلق بيئة اقتصادية قوية ومنظمة. يهدف هذا إلى تعزيز الشفافية في القطاع العام، وتحسين إدارة الإنفاق العام، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والمياه والطاقة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.2.3 - آليات عمل صندوق النقد الدولي لدعم التنمية المستدامة

يعمل صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية دولية متخصصة تقدم الدعم للدول و المساعدة من اجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم المشورة والقروض التمويلية لبعض الاستثمارات من اجل تحقيق امن اجتماعي و اقتصادي .

1.1.2.3 - تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الإيرادات العامة:

يقدم صندوق النقد الدولي الدعم للدول في إصلاح سياساتها الضريبية وتوسيع قواعدها من خلال ما تقدمه الدول في التقارير السنوية للصندوق ، حيث يساعد في تحسين الإدارة الضريبية وكفاءة تحصيل الضرائب. يعمل الصندوق على تحسين اليقين القانوني المتعلق بالضرائب لجذب الاستثمار، حيث اليقين القانوني حق اساسي في أي نظام قانوني يلعب دورا حاسما في استقرار الدول و حسن سير عملها .حيث شهد النظام القانوني الدولي للاستثمار حالة من التباين و التجزئة نتيجة تنوع النظم القضائية الدولية وتعدد اليات تسوية المنازعات بين التحكيم و المحاكم الوطنية.¹⁸

¹⁷ سناء بولقواس، الاقتصاد غير رسمي و العمل اللائق في الجزائر ،مجلة الافاق للدراسة الاقتصادية ،مجلد 07،العدد 03،2019.

¹⁸ مروه زين ،مبدأ اليقين القانوني و أثره على الاستثمار ،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ،المجلد 37،العدد 2،جوان 2025،ص1.

2.1.2.3- تحسين كفاءة الإنفاق العام

يدعم الصندوق التركيز على كفاءة الإنفاق العام، وهو أمر حيوي للاستثمار في التنمية المستدامة ، يقوم بتقييم الحوكمة و يساعد على تصميم أطر المالية العامة للدول ،يساهم في ادارة الاستثمار العام و ادارة المؤسسات المملوكة للدولة.

3.1.2.3- تعزيز الحوكمة و الشفافية

يقدم الصندوق كل الدعم للدول من اجل بناء مؤسسات قوية يعتمد عليها و سياسات فعالة تقوم بتطبيق البرامج و الخطط المسطرة دوليا و وطنيا من اجل النهوض بالتنمية المستدامة و تحقيق الامن و الاستقرار في شتى المجالات .تعتبر الحوكمة القوية و الرشيدة أمر ضروري لمواجهة و محاربة اقتصاد الظل و الفساد مما يتيح الامر لخلق بيئة مستقرة للتنمية.

4.1.2.3 - تقديم الدعم الفني و التقني و بناء القدرات

يعمل صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية دولية على تقديم المشورة للدول في مجال السياسات و أنشطة بناء القدرات لمساعدة الدول على بناء اقتصادات قوية كون هذا الاخير اهم ركيزة تقوم عليها التنمية .يمكن تحقيق هذا الامر من خلال تبادل المعرفة و المعلومات و افضل الممارسات بين الدول كما يساعد الصندوق الدول على تنمية اقتصادها و خلق فرص العمل.

من خلال كل هذه الاليات و غيرها من الاعمال التي يقدمها صندوق النقد الدولي من اجل دعم أهداف التنمية المستدامة ،حيث يساعد على تقييم الانفاق اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات مثل الصحة و التعليم و العمل و غيرها ،يقوم الصندوق كذلك بدعم التعميق المالي و تشجيع الاستدامة البيئية من خلال اصلاحات الطاقة و تسعير الكربون و زيادة الموارد المتاحة للحكومات ،و التي يمكن استخدامها في تمويل الاستثمارات الاساسية للتنمية كما ان تعزيز الشفافية والمسائلة من خلال الرقابة في الاقتصاد يساعد على توجيه الموارد نحو القطاعات التي تعود بالنفع على المجتمع بأكمله مما يقلل من الفقر و عدم المساواة.

3.3- دور صندوق النقد الدولي في مكافحة اقتصاد الظل:

يتناول صندوق النقد الدولي اقتصاد الظل كنشاط اقتصادي غير رسمي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، حيث أجرى دراسات لتقدير حجمه في مختلف الدول وحدد أن متوسطه كان 31.9%

في 158 دولة بين عامي 1991 و 2015، كما يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب للدول الأعضاء لتحسين الإدارة الضريبية والرقابة المالية، وهي مجالات ذات صلة باحتواء اقتصاد الظل.¹⁹

تُدار أنشطة القطاع غير الرسمي خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، حيث يُمارس رواد الأعمال والعمال الذين يعتمدون على الكفاف أنشطة الإنتاج والأعمال التجارية على نطاق صغير دون اتفاق تعاقدية وتنقسم بين العمل ورأس المال. تُدار هذه المؤسسات الخاصة غير المسجلة بشكل سيئ، ورأس مالها ناقص، وإنتاجيتها أقل، وعابرة ولا تحظى بأي تغطية أو تغطية غير كافية من خلال الاتفاقيات الرسمية.

1.3.3 - تقدير و تحليل حجم اقتصاد الظل في الدول

يقوم صندوق النقد الدولي بدراسة بيانات اقتصادات الدول الأعضاء لتقدير حجم اقتصاد الظل وتأثيره على الاقتصاد الرسمي.

2.3.3 - تقديم المساعدات الفنية في مجال ادارة الضرائب و الرقابة المالية

يقدم الصندوق المساعدة التقنية والتدريب للدول الأعضاء في مجالات حيوية هي السبب الاساسي في انتشار الاقتصاد غير رسمي كونها مجال خصب لانتشار التهرب الضريبي و الفساد المالي، بالنسبة الإدارة الضريبية يساعد صندوق النقد الدولي في تحسين نظم جمع الضرائب وزيادة فعاليتها، مما قد يقلل من حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. نجح هذا العامل بشكل واضح لما تم رقمته قطاع الضرائب واضفاء الشفافية على كل العمليات في الدول عامة و الجزائر خاصة.

اما في ما يخص الرقابة المالية وتنظيمها فهو يعزز قدرة الدول على تنظيم القطاع المالي، وهذا يحد من استغلال القطاعات غير الرسمية ، من اكثر القطاعات التي يستغرقها اقتصاد الظل قطاع التجارة بحيث يعتبر قطاع التجارة اكثر القطاعات التي ينتشر فيها النشاط غير الرسمي ،تشير دراسات انه يوجد حوالي 200 الف تاجر فوضوي ينشطون في التجارة الموازية في الجزائر كما تشير احصائيات الاتحاد العام للتجار و الحرفيين الجزائريين لعام 2012 ان منهم حوالي 20 الف تاجر اجنبي و 700 سوق تنشط خارج القانون .²⁰

¹⁹ تقرير صندوق النقد الدولي ،الاقتصاد غير رسمي في 158 دولة لفترة 1991-2015،الصادر عام 2018.

²⁰ امينة بديار، الاقتصاد غير رسمي و اثاره على التنمية المستدامة دراسة تحليلية مع الاشارة الى حالة الجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد رقم 02 العدد 03 سبتمبر 2019 .

4-الخاتمة:

تبذل منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مثل منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي جهود كبيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي وجدت امامها عائق كبير متمثل في اقتصاد الظل. فقامت منظمة الامم المتحدة بتسطير اهداف للتنمية المستدامة لكل دول العالم والتي تختلف عن اهداف الانمائية والتي كانت تخص الدول النامية فقط.

أين تم برمجة سبعة عشر هدف تأمل منظمة العمل الدولية ووكالاتها تحقيقها بحلول سنة 2030. وتم العمل من أجل تحقيق هذه الاهداف من خلال منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي كل في مجال اختصاصه كون الوكالتين مجال اختصاصهما هو الارضية الخصبة التي انتشر فيها اقتصاد الظل، فتعمل كل منهما بتنظيم هذا الاقتصاد والقضاء عليه تدريجيا وادخال مختلف نشاطاته في اقتصاد رسمي يستفاد منه كل من الدولة والفرد.

من خلال دراسة هذا البحث توصلنا الى النتائج التالية:

- مضاعفة الجهود لنشر التعاون و اشراك الدول في ما بينها للقضاء على اقتصاد الظل.
- ضرورة استجابة الدول لتوصيات منظمة الامم المتحدة و وكالاتها المتخصصة فيما تصدره و تخططه للدفع الى تحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة المساواة بين الدول في منح المساعدات الفنية و التقنية و المالية من طرف صندوق النقد الدولي.
- ضرورة رقمنة القطاعات التي ينتشر فيها الاقتصاد غير رسمي كالتجارة وغيرها من القطاعات .

5 قائمة المراجع:

- 1-أمنية بن حوة، الصحة كهدف للتنمية المستدامة لعام 2030،مجلة القانون العقاري، مجلد 11 عدد01، 2024.
- 2- الحيايى عبد الله فاضل ،العلاقة بين الفساد و اقتصاد الظل في العراق ،مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 05 العدد 02، 2020.
- 3-قويدر معييزي ،تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ،مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد08،ماي 2013.

4-مروه زين ، مبدأ اليقين القانوني و أثره على الاستثمار ،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ،المجلد 37،العدد 2،جوان 2025.

5- محمد امينة ج ،نائبة الامين العام للأمم المتحدة و رئيسة مجموعة الامم المتحدة للتنمية مستدامة ،30 يناير 2020.

6-الجلالي بوسحبة ،دور منظمة العمل الدولية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ،العدد الرابع ،جوان 2017.

7-سناء بولقواس،الاقتصاد غير رسمي و العمل اللائق في الجزائر ،مجلة الافاق للدراسة الاقتصادية ،مجلد 07،العدد 03،2019.

8- امينة بديار، الاقتصاد غير رسمي و اثاره على التنمية المستدامة دراسة تحليلية مع الاشارة الى حالة الجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد رقم 02العدد03 سبتمبر 2019

9 -منظمة الامم المتحدة ،أهداف التنمية المستدامة،2015 ،مقال منشور على الموقع :

،<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-develop>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/08/20 ،الساعة 17.00 م.

10- مقال هيئة الامم المتحدة للمرأة ،تقدم المرأة في العالم 2015-2016الفصل الثاني ،برنامج الامم المتحدة الانمائي 1965.

11- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/70/1) تحويل عالما، خطة التنمية المستدامة لعام 2030،الدورة 70،25 سبتمبر 2015.

12- تقرير صندوق النقد الدولي ،الاقتصاد غير رسمي في 158 دولة لفترة 1991-2015،الصادر عام 2018.

13- منظمة الامم المتحدة ،شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN،2012).

14- المنصة الرئيسية للأمم المتحدة (HLPF،2012).

15- قرار 2205 رقم (د-21)،لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري. الدولي (uncitra)، مؤرخ في 17 ديسمبر 1960.

16- قرار مؤتمر العمل الدولي الدورة 111 جنيف 2023،بشأن انتقال عادل الى نحو اقتصادات و مجتمعات مستدامة بيئيا .

17- توصية منظمة العمل الدولية رقم 204((R204،2015).

18- تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة التاسعة و الاربعون ،27/جويلية2016.

<https://uncitral.un.org>